

**AFRICAN UNION**  
الاتحاد الأفريقي



IA 12605  
**UNION AFRICAINE**  
**UNIÃO AFRICANA**

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone : +251 11-551 7700 Fax : +251 11-551 7844  
website : [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية الخامسة والعشرون  
ملايو، غينيا الاستوائية، 20-24 يونيو 2014

EX.CL/828 (XXV)iv

الأصل: إنجليزي

## تقرير اللجنة الفرعية لمسائل مراجعة الحسابات

## تقرير الاجتماع الثالث للجنة الفرعية

### لمسائل المراجعة المنعقد يومي 5 و12 يونيو 2014

أولاً: مقدمة:

1- عُقد الاجتماع الثالث للجنة الفرعية لمسائل المراجعة في أديس أبابا، إثيوبيا في 5 يونيو 2014 و12 يونيو 2014. وبدأت جلسة 5 يونيو في الساعة 10:40 صباحاً، وبدأت جلسة 12 يونيو 2014 في الساعة 8:45 صباحاً.

ثانياً: الحضور:

2- ترأس الاجتماع رئيس اللجنة الفرعية لمسائل المراجعة، سعادة السيد لازار ماكايات سافوس، سفير جمهورية الكونغو، وحضره ممثلو الدول الأعضاء التالية:

1. بوركينافاسو

2. تشاد

3. الكونغو

4. جمهورية الكونغو الديمقراطية

5. إثيوبيا

6. جامبيا

7. غانا

8. ليسوتو

9. موريتانيا

10. ناميبيا

11. سيشل

12. جنوب أفريقيا

13. توجو

14. تونس

15. تنزانيا

### ثالثاً: الكلمة الافتتاحية:

3- رحب رئيس اللجنة الفرعية بجميع أعضاء اللجنة، وعاملي مفوضية الاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس المراجعين الخارجيين.

4- في غياب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في 5 يونيو 2014، قرر المجتمعون تأجيل المداولات حول بند جدول الأعمال الخاص بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، حيث لاحظ أعضاء اللجنة الفرعية أن المواضيع المثارة في التقرير تعد مهمة جداً وتقتضي حضور الرئيس للرد على المسائل المثارة وبعد ذلك كلفت المفوضية باتخاذ الترتيبات لعقد جلسة أخرى للسماح للرئيس المسؤول عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالمشاركة. وتم الترتيب للجلسة المقبلة التي عقدت في 12 يونيو 2014.

### رابعاً: اعتماد جدول الأعمال

5- قدّم رئيس اللجنة جدول الأعمال الذي اعتمده اللجنة الفرعية على النحو المشار إليه أدناه:

أ) الكلمة الافتتاحية

ب) اعتماد جدول الأعمال

ج) بحث تقرير مجلس المراجعين الخارجيين عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

د) تم تأجيل هذا البند من جدول الأعمال وتمت مناقشته في 12 يونيو 2014

هـ) بحث تحليل تنفيذ ميزانية مفوضية الاتحاد الأفريقي للعام المنصرم في 31 ديسمبر 2013

و) ما يستجد من أعمال

## خامساً: بحث تقرير مجلس المراجعين الخارجيين عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أ) العرض

6- دعا رئيس اللجنة الفرعية إلى تقديم عروض موجزة من الأطراف المعنية طالبا منهم التركيز على القضايا الحاسمة وما ينبغي عمله. في هذا الصدد، تم تقديم العروض من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومدير المجتمع المدني والمهجر الأفريقي ومدير مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي على النحو الوارد في الفقرات التالية:

### العرض المقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

7- أعرب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عن الشكر للأعضاء وقدم عرضا ركز على القضايا الرئيسية التي تشمل موضوع وصيغة تقرير المراجعة الذي أعده مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، أوضح رئيس المجلس ما يلي:

### (1) ملاحظات عامة

8- تساءل رئيس المجلس عن مدى كفاءة مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي، وخاصة الأعضاء الذين قاموا بإجراء المراجعة، وأضاف أن المراجعة بها بعض العيوب والتقارير غير مكتمل ولم تتم معالجة معظم القضايا الساخنة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. كما لم يتم إدراج المعلومات والإيضاحات المقدمة لمراجعي الحسابات في التقرير.

9- ذُكر أيضا أن المقرر Ex.CL/Dec 716(XXI) الصادر في يوليو 2012 طلب من لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية مراجعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ومع ذلك، تم تنظيم أعمال المراجعة التي قامت بها المفوضية واستخدم لها المراجعون الذين يعملون بانتظام لمراجعة حسابات المفوضية. وهذا الأمر يسيء إلى استقلال مراجعي الحسابات.

## (2) المسائل المالية

10. ذكر الرئيس أيضا، أن الجوانب المالية لعملية المراجعة تشوبها شوائب. فالتقرير المذكور لا يورد كشوف الحسابات المقدمة عن المشتريات، وأصول المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وليست هناك أية ملاحظات عن النظم واللوائح المالية. ويجب إلقاء اللوم في هذه الهفوات على المفوضية في تحديد من هم المسؤولون عن نظم الإدارة المالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

11. ذكر أيضا أن المنحة الفرنسية بقيمة 270,000 يورو تم إنفاقها على أنشطة مديرية المجتمع المدني والمهجر الأفريقي ولأغراض لا تخص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ولم تخصص لها الموارد. في هذا الصدد، لم يتم تقديم الطلبات من الحكومة الفرنسية في بيان حسابات الموارد عن طريق المجتمع المدني والمهجر الأفريقي، مما يؤثر على الشراكة الإستراتيجية مع الحكومة الفرنسية.

12. اعترض رئيس المجلس كذلك على تقرير مراجعي الحسابات بأنه لم يتم بتبرير 25,000 دولار أمريكي. وقد عُرضت الوثائق المؤيدة لصرف مبلغ 25,000 دولار أمريكي على مراجعي الحسابات أثناء عملية المراجعة، مع ذلك ورد ذكرها على أنها أموال مفقودة.

13. ذكر أيضا أن الموارد المخصصة في الميزانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لتشغيل المكتب بمبلغ (50,000.00 دولار أمريكي سنويا) لم يتم تحويلها بالكامل إلى مكتبه في ياوندي. وخصوصا مخصصات الموارد إلى مكتب رئيس المجلس. وأشار إلى أن هذا النقص في الموارد لم يمنعه من العمل حيث أنفق من موارده الشخصية لتمويل بعض أنشطة المكتب. وهذا التمويل الشخصي المسبق لم يتم أبدا استرداده من المفوضية.

(3) المسائل الإدارية ومسائل تعيين العاملين

14. أضاف أن مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي يشهد نقصا كبيرا في العاملين وتم شرح هذه القضايا لمراجعي الحسابات ولكنها لم ترد أبدا في التقرير. هناك اثنان من عاملي مديرية المجتمع المدني والمهجر الأفريقي يعملان أيضا في اللجنة الدائمة مما يشكل تضاربا في المصالح حيث يقومان بخدمة مكتبين. بالمقارنة مع هيئات أخرى، أشار إلى أن عدد عاملي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لا يكفي خصوصا بالنسبة لمكتب رئيس المجلس.

15. ذكر رئيس المجلس أنه في الوقت الراهن تتعامل مديرية المجتمع المدني والمهجر الأفريقي مع جميع المسائل الإدارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي إلى حد إرسال العاملين في مهام دون أن تكون لهم معرفة مناسبة للمسائل المتعلقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . وذلك لأن المجلس يفتقر إلى أمانته الخاصة.

(4) المسائل المؤسسية

16. ذكر الرئيس الحالي أن الرئيس السابق قد اشتكى أيضا من كون مديرية المجتمع المدني والمهجر الأفريقي تعمل كأمانة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ومن أجل حل عدد من المسائل المؤسسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، يوصي بأن تكون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أمانته الخاصة به.

العرض الذي قدمه مدير المجتمع المدني والمهجر الأفريقي

17. أعرب مدير المجتمع المدني والمهجر الأفريقي عن شكره لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على العرض الذي قدمه، وقدم المدير عرضه على النحو التالي:

18. بدأ بتصحيح فكرة خاطئة قدمها الرئيس بشأن عدم استقلالية مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين. فأوضح أن فريق مراجعي الحسابات قد تم تشكيله من قبل لجان المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وكان مستمدا من مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين للاتحاد الأفريقي وهو هيئة مستقلة عن الاتحاد. حذر كذلك من أن مثل هذه الادعاءات في مجلس الاتحاد الأفريقي لمراجعي الحسابات الخارجيين قد تلقي ظلالة من الشك على جميع عمليات المراجعة السابقة التي أجراها مجلس مراجعي الحسابات للاتحاد الأفريقي.

19. ذكر المدير أيضا أن مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين أجرى المقابلات مع كل من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومديرية المجتمع المدني والمهجر الأفريقي، وحصل على المعلومات من كلا الجانبين. في هذا الصدد، يعد ذلك عبارة عما حدث ويتم تسجيل الحقائق جيدا في التقرير، وإن كانت هناك بعض القضايا المثيرة للجدل.

20. ثم سَلط مدير المجتمع المدني والمهجر الأفريقي الضوء على القضايا التالية ردا على العرض الذي قدمه الرئيس:

(1) فيما يتعلق بالمبلغ الذي قدره 25,000 دولار، فإنه لا يزال معلقا على الرئيس: والمفوضية غير راضية عن الوثائق الداعمة المقدمة وكان الرئيس على علم بذلك.

(2) فيما يتعلق بالمنحة الفرنسية، تم احتساب جميع النفقات وتقديم تقرير عنها. ويتنافى ادعاء الرئيس مع الحقائق عن وضع المنح الفرنسية.

21. ذكر المدير أيضا أن المجتمع المدني والمهجر الأفريقي هو أمانة تطبق التوجيهات ولا تتخذ القرارات بالنيابة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. كما أشار إلى أن الموظف

المسؤول السابق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، البروفيسور وانجاري ماتايي أشادت بالمجتمع المدني والمهجر الأفريقي للعمل الذي أتقنه، وتم إدماج ذلك في تقريرها.

22 أبرز مدير المجتمع المدني والمهجر الأفريقي أخيرا ما يعتبره المشكلة الرئيسية لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي واقترح طريق المضي قدما:

(1) تكمن المشكلة الرئيسية في النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وخصوصا معايير العضوية التي تتطلب ما لا يقل عن 50% من التمويل الداخلي. وعليه، كان من الصعب أن يتم تشكيل عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المطلوبة. ومن ثم، هناك حاجة لإعادة النظر في النظام الأساسي.

(2) يتمثل طريق المضي قدما في تشكيل مجلس اقتصادي واجتماعي وثقافي مؤقت لمدة سنتين والتعلم من التجربة، كما يجري في هذه الأثناء تنقيح النظام الأساسي.

### العرض الذي قدمه رئيس مجلس الاتحاد الأفريقي لمراجعي الحسابات الخارجيين

23. شكرت رئيسة مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين الأعضاء وأشارت إلى أن تقرير مراجعة الحسابات الخاص بهم قد تم تقديمه بالفعل إلى اجتماع لجنة الممثلين الدائمين، وأنه يتضمن بوضوح النتائج والتوصيات. وذكرت أن مجلس الاتحاد الأفريقي لمراجعي الحسابات الخارجيين يمكنه اغتنام هذه الفرصة ليكرر بعض القضايا والتوصيات الرئيسية التي أثيرت في التقرير. في هذا الصدد، أكدت رئيسة المجلس ما يلي:

### (1) النظام الأساسي وقواعد إجراءات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

24. أكدت رئيسة المجلس ضرورة استعراض النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتسخير مشاركة المهجر الأفريقي.



(2) سير عمل مجموعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

25. أشارت رئيسة المجلس إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لا يعمل بعد بكامل طاقته، فمن أصل 10 مجموعات للمجلس ما كانت تعمل سوى مجموعتين خلال الفترة قيد الاستعراض. وينبغي معالجة هذه المسألة.

(3) الترتيبات الإدارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

26. أكدت رئيسة المجلس ضرورة وضوح الترتيبات الإدارية / مهام الموظف المسؤول. وهذا الأمر غير واضح حالياً.

(4) توعية الأعضاء المسؤولين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بنظم ولوائح الاتحاد

الأفريقي

27. أشارت رئيسة المجلس إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هو جهاز استشاري، ينبغي في إطار لوائح الاتحاد الأفريقي. في هذا الصدد، ينبغي تدريب عملي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على قوانين الاتحاد، وخاصة معالجة المسائل المالية.

(5) شغل منصب نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

28. أشارت رئيسة المجلس إلى أن المنصب الشاغر لنائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لم يسبق أن تم شغله خلال الفترة قيد الاستعراض. وعليه قد يؤثر ذلك على مشاركة المهجر الأفريقي وسير عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

## ب) المداولات

29. عقب تقديم العروض الثلاثة، أعطى رئيس اللجنة الفرعية الكلمة للأعضاء لإبداء التعليقات. في المناقشة التي تلت ذلك أبدى الأعضاء التعليقات والملاحظات التالية:

أ) شكر الأعضاء مجلس الاتحاد الإفريقي لمراجعي الحسابات خصوصا على التوصيات العامة لتطلعه. واقترح كذلك أن تكون التوصيات الواردة في تقرير مراجعة الحسابات جيدة التنظيم لتمكين من التنفيذ السلس.

ب) أثار الأعضاء مخاوف بشأن علاقة العمل غير السليمة بين رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومدير المجتمع المدني والمهجر الإفريقي. مما جعل علاقات العمل بين المكتبيين في حالة من الفوضى كانت علاقة العمل المتضاربة قائمة لفترة طويلة. وأعرب الأعضاء عن أسفهم بأن هذه العلاقات لا تأخذ بالمنظمة إلى الأمام.

ج) أراد الأعضاء أيضا إلى معرفة المسؤول عن الاضطلاع بتعيين العاملين في مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسبب عدم كفاية مستوى التعيين.

د) أعرب الأعضاء أيضا عن مخاوف بشأن إدارة الأموال وسعوا إلى معرفة ما إذا كان هناك أي سوء إدارة / اختلاس أو احتيال، وكيف ينبغي معالجته.

هـ) أراد الأعضاء أيضا معرفة مدى تطابق تعيين مراجعي الحسابات لمراجعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع المقرر Ex.CL/Dec.716(XXI) الصادر في يوليو 2012.

و) تساءل الأعضاء أيضا عما إذا كانت هناك أحكام النظم واللوائح للاتحاد الإفريقي بخصوص التمويل الشخصي أو التمويل الشخصي المسبق لأنشطة المنظمة. وأرادو معرفة المرة الأخيرة التي حولت فيها المفوضية الأموال للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ز) لاحظ الأعضاء سوء التفاهم بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمجتمع المدني والمهجر الأفريقي فيما يتعلق بالمهجر الأفريقي. فعلى سبيل المثال، في عام 2010 كانت هناك قضايا تتعلق بالتخطيط لاجتماع المؤتمر العام الذي لم يعقد.

ح) أراد الأعضاء أيضا معرفة ما إذا كان المهجر يشكل جزءا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أم لا

ط) لاحظ الأعضاء في تقرير المراجعة أن هناك بعض الميزانيات لم تستغل بالقدر الكافي وأرادوا معرفة أسباب ذلك. أعرب الأعضاء عن بالغ القلق إزاء إدارة وتنفيذ ميزانية الإيكوسوك والمكتب المسؤول عن الاعتماد السنوي لميزانية الإيكوسوك

ي) طلب الأعضاء توضيح ما حدث للمبلغ الذي قيمته 25,000 دولار أمريكي والذي لا يزال معلقا وما ينبغي القيام به للمضي قدما وما هو مصدر هذا المبلغ أو هو الإطار الذي تم بموجبه إعطاء هذا المبلغ للرئيس؟

ج) ردود المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومديرية المجتمع المدني والمهجر الأفريقي والمفوضية

30. بعد تقديم العروض، طلبت الرئيسة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومجلس مراجعي الحسابات الخارجيين، والمفوضية تقديم الردود حسب الاقتضاء. وتلخصت الردود فيما يلي:

**رد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي**

31. اعتذر الرئيس للأعضاء عن كيفية رد فعله على تقرير مراجعة الحسابات والتصورات التي ترتبت على ملاحظاته.

32 فيما يتعلق بالمسائل المالية: ذكر أنه من المعتاد تخصيص ميزانية قدرها 50,000 دولار أمريكي لمكتبه. ولم تستلم أبدا تلك الموارد ولم تنطبق لها المراجعة.

33. فيما يتعلق بالمهجر الأفريقي، أوضح الرئيس أنه منذ توليه منصبه لم تكن هناك انتخابات لمكتب المهجر الأفريقي. وعليه، لا يستطيع أن يقول الكثير عن الأنشطة في المهجر الأفريقي.

34. فيما يتعلق بالتوظيف: ذكر أن عاملي المجتمع المدني والمهجر الأفريقي هم أيضا في خدمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مما أوجد سوء تفاهم بين المكتبيين وأثر كذلك على عملياتهما.

35. فيما يتعلق باجتماع المؤتمر العام، ذكر الرئيس أنه كان قد تمت توصيته بأنه إذا حصل على التوقيعات المطلوبة يمكن عقد الاجتماع وقد فعل ذلك. ولكن، قيل له في وقت لاحق أن الموارد غير متوفرة لعقد الاجتماع.

36 بخصوص المبلغ الذي قدره 25,000 دولار أمريكي: ذكر أن لديه الوثائق المتعلقة بهذا المبلغ ولكنه لم يخطر أبدا بأن ما قدمه لم يكن كافيا إلا خلال انعقاد هذا الاجتماع.

#### ردود مجلس الاتحاد الأفريقي لمراجعي الحسابات الخارجيين

37. ذكرت رئيسة مجلس الاتحاد الأفريقي لمراجعي الحسابات الخارجيين أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تتم مراجعته كل عام، وحتى تاريخ هذه المراجعة، لم يكن هناك سوى 25,000 دولار أمريكي لا يزال معلقا بدون حل من قبل الرئيس.

38. ذكرت كذلك أن وظائف الأمانة ليست محددة بوضوح إلى حد ما، ولم يتمكن المراجعون من إجراء تقييم شامل للمهام التي يجري الاضطلاع بها.

39. أكدت رئيسة مجلس الاتحاد الافريقي لمراجعي الحسابات الخارجيين أيضا أنه لا يوجد هناك غش ولا اختلاس لأموال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفترة قيد المراجعة.

#### رد مدير مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة

40. بدأ مدير البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة بالتوضيح أن مجلس الاتحاد الافريقي لمراجعي الحسابات الخارجيين تم تشكيله وفقاً لمقررات المجلس التنفيذي. وشدد على أن إنشاء مجلس هو قضية إدارية، وينبغي عدم توجيه الانتقاد إليه على كل حال.

41. فيما يتعلق باعتمادات ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، أشار مدير البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة إلى نظم الاتحاد الافريقي التي تنص بوضوح على أن الاعتمادات المنتهية الصلاحية يتم وضعها في احتياطات المنظمة وإعادة إدراجها في الميزانية في السنة اللاحقة إذا لزم الأمر.

42. ذكر المدير أيضا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هو مثل أي جهاز آخر غير محاسب ذاتيا تدير المفوضية موارده.

43. أشار المدير إلى أن النظم المالية للاتحاد الافريقي لا تسمح بنفقات غير مصرح بها، وينبغي ألا يتم بالتالي التمويل المسبق الفردي / أو الشخصي للأنشطة إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك.

44. فيما يتعلق بالمبلغ الذي قدره 25,000 دولار أمريكي، أكد المدير أن الوثائق الداعمة المقدمة لم تكن تستوفي النظم واللوائح المالية للاتحاد الافريقي.

45. فيما إذا كان قد وقع احتيال، ذكر المدير أنه لا توجد حالة احتيال مبلغ عنها. وهذا ما يؤكد أيضا تقرير مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الافريقي .

#### (د) توصيات اللجنة الفرعية

46. أحاطت اللجنة الفرعية علما بالعروض الثلاثة وقررت ما يلي:

أ) أحاط الأعضاء علماً بنتائج تقرير مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي بشأن عدم حدوث احتيال أو اختلاس للأموال في أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفترة قيد الاستعراض.

ب) اعتماد التوصيات العامة التطلعية التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين للاتحاد الأفريقي على النحو الوارد في التقرير. وعلاوة على ذلك، فإنه يُنصح لمجلس مراجعي الحسابات الخارجيين للاتحاد الأفريقي بهيكله توصياته لتسهيل التنفيذ (تم القيام بذلك كما ورد في الملحق 1 المرفق طيه)

ج) إجراء عملية تحقق لتوضيح المجالات الرمادية التي لاحظتها الفرعية للجنة على النحو المبين أدناه:

1) الأموال الشخصية التي صرفها الرئيس لتمويل أنشطة الإيكوسوك مسبقاً ومبالغ الميزانية السنوية (50000) المخصص للإيكوسوك

2) مبلغ 25000 دولار أمريكي الممنوح للرئيس لأنشطة المهام القطاعية للإيكوسوك.

3) المساءلة بشأن المنحة الفرنسية التي تبلغ 270000 يورو لأنشطة المهجر والمجتمع المدني الأفريقي

د) الدعوة إلى مراجعة النظام الأساسي للإيكوسوك وقواعد إجراءاته فضلاً عن الترتيبات الإدارية لأمانة الإيكوسوك.

سادساً: بحث تحليل تنفيذ الميزانية للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2013

أ) العرض

47. دعا رئيس اللجنة الفرعية مديرة مكتب المراجعة الداخلية إلى تقديم التقرير عن تحليل تنفيذ الميزانية للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2013. وشكر مدير مكتب المراجعة الداخلية الأعضاء وقدمت العرض مركزة على النتائج الرئيسية لتقرير تنفيذ الميزانية.

48. شرحت المديرية أنه، خلال العام المنتهي في 31 ديسمبر 2013، تم اعتماد مبلغ قدره 228,02 مليون دولار أمريكي للأنشطة التي تضطلع بها مفوضية الاتحاد الأفريقي. وبناء على التحليل العام، أعرب مكتب المراجعة الداخلية عن رأي مفاده أن تنفيذ الميزانية التشغيلية

كان مرضياً بينما لم يكن تنفيذ الميزانية البرنامجية مرضياً، مما يستلزم المتابعة ومزيداً من التحسين.

49. لخصت المديرة التقييم العام لأرقام الميزانية ومعدلات التنفيذ لعام 2013 على النحو المشار إليه في الجدول أدناه:

الإجمالي (بالدولار الأمريكي)	الميزانية البرنامجية (بالدولار الأمريكي)	الميزانية التشغيلية (بالدولار الأمريكي)	البيان
216,555,403.92	125,961,298.00	90,594,105.92	إجمالي الميزانية المعتمدة (مفوضية الاتحاد الأفريقي)
11,470,837.07	5,220,806.00	6,250,031.07	الميزانية الإضافية
228,026,240.59	131,182,104.00	96,844,136.99	إجمالي الميزانية المعتمدة المعدلة
192,703,624.99	95,859,488.00	96,844,136.99	إجمالي الموارد المتوفرة
(152,525,484.84)	(71,414,120.77)	(81,111,364.07)	إجمالي المصروفات
66.89%	54.44%	83.75%	معدل تنفيذ الميزانية المعتمدة
79.15%	74.50%	83.75%	معدل تنفيذ الموارد المتوفرة

50. قدمت المديرة أيضاً نتائج تحليل التنفيذ والتوضيحات بالتفصيل وفقاً للمعلومات المتوفرة من (الإدارات/المديريات) الخاضعة للمراجعة لعام 2013. وفي هذا الصدد، أوضحت ما يلي:

(1) عدم وجود بند لميزانية مدفوعات الأسعار التفضيلية

51. تم اعتماد استمرار مدفوعات الأسعار التفضيلية لمكتبي بروكسل وجنيف بموجب مقرر المجلس التنفيذي ( EX.CL/Dec.727 XXII ) الصادر في يناير 2013 على أن يتم تسديدها

من خلال احتياطات الاتحاد الأفريقي. غير أنه لم يتم، خلال السنة قيد الاستعراض، إنشاء بند لميزانية هذه النفقات، أي، المدفوعات التفضيلية وقيمتها 2245566,45 دولاراً أمريكياً. 52. أشار المدير إلى أن مكتب المراجعة الداخلية يرى أنه بما أن المقرر صدر عن قمة يناير 2013، كان ينبغي إنشاء هذا البند في الميزانية في ذلك الوقت.

### (2) ارتفاع معدل تنفيذ الميزانية التشغيلية

53. أوضحت المديرية أنه لوحظ ارتفاع معدلات التنفيذ في المصروفات بالنسبة لأربعة بنود هي بدل الإنابة، المساعدة الموقته-الإغاثة الطبية، نفقات عاملي الأمن المؤقتين وبعثات رصد الانتخابات البالغة نفقاتها 128,88% ، 105% ، 102% و 107,10% على التوالي.

54. لوحظ أن النفقات الزائدة تعود أساساً إلى تكاليف لا يمكن التحكم فيها والنفقات العامة للعاملين.

### (3) تدني معدلات تنفيذ الميزانية (أدنى من 40%)

55. لوحظ أنه تم تنفيذ 8,91 مليون دولار أمريكي من الميزانية البرنامجية المعتمدة التي تخص 98 بنداً من بنود الميزانية بأدنى من نسبة 40% خلال العام. وكانت المبررات المقدمة لذلك أن هناك تأخراً في تلقي الموارد، وتأخراً في بدء عملية الشراء، وعدم تنفيذ المشاريع، وعدم كفاية المخصصات وعدم كفاية التخطيط. في هذا الصدد، أوصى مكتب المراجعة الداخلية بالطلب المبكر للموارد وتحسين عملية الشراء وكذلك التخطيط.

### (4) عدم تنفيذ الميزانية إطلاقاً

56. لوحظ أن 7,9 مليون دولار أمريكي من الميزانية البرنامجية المعتمدة التي تخص 183 بنداً من بنود الميزانية لم يتم تنفيذها خلال العام. وكانت المبررات المقدمة لذلك شبيهة بما قدّم بالنسبة لتدني معدل التنفيذ. ومع ذلك، تم الإيضاح أيضاً بأن بعض الشركاء يتعهدون بتوفير الموارد ولكنهم لا يفرجون عنها أبداً. ويعود بعض التأخر عن الإفراج عن الموارد من قبل الشركاء إلى تأخر مفوضية الاتحاد الأفريقي في تقديم التقارير إلى الشركاء في



حينها. وعليه، أوصى مكتب المراجعة الداخلية بمشاركة أكبر للمخططين وكفالة المفوضية بتقديم التقارير إلى الشركاء في حينها حسبما اتفق عليه.

(5) إدراج بعض الموارد البرنامجية للمكتب الأفريقي للثروة الحيوانية في نظام ساب مرتين.

57. ذكر المدير أيضاً أنه لوحظ وجود تكرار في بعض بنود الميزانية البرنامجية للمكتب الأفريقي للثروة الحيوانية التي تم الإفراج عنها وقيمتها 2,4 مليون دولار أمريكي. ولوحظ أن المسألة خطأ وتم إبلاغ مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة للتصحيح/التعديل.

(6) بنود الميزانية بلا موارد.

58. أوضحت المديرية أن 30,43 مليون دولار أمريكي من الميزانية البرنامجية الذي يخص 171 بنوداً من بنود الميزانية لم يتم تمويلها خلال عام 2013. ويُعزى ذلك إلى بعض شركاء الاتحاد الأفريقي من قبيل الصين، إسبانيا، الوكالة الألمانية للتعاون الفني، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من بين مجموعة أخرى.

59. أوصى مكتب المراجعة الداخلية بضرورة بحث مديرية التخطيط الاستراتيجي ومناقشتها للمشاريع مع الإدارات المنفذة قبل تصنيفها تحت الشركاء الممولين. علاوة على ذلك، ينبغي أن تكفل لجنة الميزانية الداخلية للاتحاد الأفريقي إدراج المشاريع التي لها تمويل مضمون فقط في الميزانية المقترحة.

(7) بنود الميزانية البرنامجية المستنفدة

60. ذكرت المديرية أن الميزانية المعتمدة، وقيمتها 13,46 مليون دولار أمريكي والتي تضم 41 بنوداً من بنود الميزانية البرنامجية كانت مستنفدة. وخلال المناقشات مع مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة، أشير إلى أنه على الرغم من أنه تم استنفاد بنود الميزانية على مستوى الأنشطة؛ فإنه على مستوى البرامج لم يتم استنفادها. ومع ذلك، يرى مكتب المراجعة الداخلية أنه حيث أن الميزانية لا تزال مبنية على الأنشطة، ينبغي التحكم في التنفيذ على ذلك المستوى أيضاً.

## (8) تنفيذ ميزانية الذكرى الخمسين

61. أبلغت المديرية أن الميزانية المعتمدة للذكرى الخمسين هي 3,37 مليون دولار أمريكي بينما كانت النفقات الفعلية 2,03 مليون دولار أمريكي. ومع ذلك، تم الالتزام بـ 1,14 مليون دولار أمريكي في نهاية العام (2013). وتم طلب وثائق الالتزامات من مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة لاستعراضها، غير أنها لم يتم توفيرها. علاوة على ذلك وحيث أن الذكرى السنوية الخمسين تمتد على مدى السنتين الماليتين 2013 و 2014، كان ينبغي توزيع الميزانية وتحديد المخصصات بشكل مناسب بين السنتين الماليتين.

## (ب) المداولات:

62. عقب عرض التحليل عن تنفيذ الميزانية للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2013، فتح رئيس اللجنة الفرعية باب التعليقات من الأعضاء. وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أبدى الأعضاء التعليقات والملاحظات التالية:

(أ) كان الأعضاء منشغلين بانخفاض معدل تنفيذ الميزانية البرنامجية حيث مثلت هذه المسألة مشكلة طويلة السنوات الماضية ووردت في جميع تقارير تنفيذ الميزانية. وطالبوا بمعرفة ما تقوم به المفوضية بشأن هذا الموضوع. لاحظوا أن مكتب المراجعة الداخلية لم يذكر أي إدارة أو جهاز عجز عن تقديم تقارير إلى الشركاء في الوقت المناسب.

(ب) بخصوص عدم تنفيذ الميزانية، طلب الأعضاء معرفة ما حصل مع العاملين المعنيين بتنفيذ المشاريع/البرامج التي لم يتم استلام مخصصاتها المالية خلال السنة. كما تساءلوا عن الأسباب التي حالت دون تنفيذ الأنشطة في الحالات التي تم فيها استلام التمويل.

(ج) أشار الأعضاء أيضا إلى أنهم قد ناقشوا تقرير الربيع الأول والثاني عن تنفيذ ميزانية 2013 ويناقشون الآن تقرير نهاية سنة 2013، غير أنهم يجهلون ما حدث لتقرير الربيع الثالث والرابع.

د) تم الإعراب عن القلق بشأن مسألة تجاوز رصيد بنود الميزانية، والتحميل المزدوج لبنود الميزانية البرنامجية للمكتب الأفريقي للثروة الحيوانية، وسعى الأعضاء إلى الخروج بتوصيات عملية لمعالجة هذه المشاكل بشكل نهائي.

هـ) أراد الأعضاء معرفة ما تم القيام به بخصوص توصيات المراجعة الداخلية وتوصيات المراجعة الخارجية. وأرادوا معرفة ما إذا تم حمل هذه التوصيات محمل الجد.

و) تساءل الأعضاء عما قامت به المفوضية لضمان دفع الدول الأعضاء مساهمتها المستحقة في الوقت المحدد.

ز) بخصوص ميزانية الذكرى الخمسين، تسأل الأعضاء عن سبب إدراج المفوضية لهذه الأنشطة في ميزانية سنة واحدة (2013) في حين يتم تنفيذها لسنتين 2013 و2014. وتساءلوا عن سبب عدم توزيع الميزانية على سنتين. وأعرب الأعضاء أيضا عن انشغالهم العميق من عدم تقديم الوثائق الداعمة ذات الصلة إلى مكتب مراجعة الحسابات الداخلية. وطلبوا من مديرة مكتب مراجعة الحسابات الداخلية تقديم شرح حول العقوبات المفروضة على الجهات الخاضعة للمراجعة/الإدارات التي لم تتعاون.

ح) استفسر الأعضاء عن حالة تنفيذ توصيات المراجعة الخارجية السابقة. وكان من الضروري الاطلاع على التقدم الذي أحرزته المفوضية فيما يتصل بخطة المشتريات، وقضايا التوظيف، إلخ عقب صدور توصيات مجلس المراجعة الخارجية.

ج) رد المفوضية

63. أجابت المفوضية عن مختلف القضايا والانشغالات التي أثارتها الدول الأعضاء، كما يلي:

فيما يخص انخفاض وعدم تنفيذ الميزانية

أ) أوضحت المفوضية أن انخفاض أو عدم التنفيذ مشكلتان متكررتان تعاني منهما ويتسبب فيهما

ما يلي:

- عدم كفاية قدرة الإدارات المنفذة حيث تميل بعض الإدارات إلى تحصيل ميزانيات تفوق (التخطيط) قدراتها على الاستيعاب مما يؤدي إلى انخفاض معدل التنفيذ. أضف إلى ذلك، حالات عدم كفاية الميزانية التي يتم الحصول عليها لأنشطة معينة، وبالتالي استحالة تنفيذها.
  - التأخر في استلام الموارد أو عدم استلامها من الشركاء، حيث أن بعض الشركاء يتعهدون بالموارد غير أنهم لا يصرفونها أبدا. وأحيانا تفشل المفوضية في تقديم التقارير إلى الشركاء في الوقت المحدد، مما يتسبب في نهاية المطاف في تأخير صرف الموارد من قبل الشركاء.
  - الحالات التي يفضل فيها بعض الشركاء تمويل الأنشطة من خارج الميزانية، وبالتالي تتلقى المفوضية خدمات أو منتجات تم تمويلها ودفع ثمنها مباشرة من قبل الشركاء. وفي هذه الحالة، يظهر التنفيذ منعما في الوقت الذي يكون قد تم فيه تنفيذ النشاط.
- (ب) شددت المفوضية كذلك على الاعتماد المفرط على الشركاء فيما يتصل بالميزانية البرنامجية، وهو ما يؤثر أيضا على تنفيذ البرامج بسبب التأخر في استلام الموارد.
- (ج) أشارت المفوضية إلى أنها تقوم بالتدابير الواردة أدناه كطريق لإحراز التقدم بشأن بعض التحديات:
- ستعتمد الإدارة إلى تطبيق نظام العقوبات وسيشمل حجب الموارد عن الإدارات التي لا تحترم مواعيد تقديم التقارير.
  - يجري حاليا وضع نظام جديد يمكّن من التقاط كل أنشطة للبرامج لم يتم إنجازها. وسيشمل ذلك الأنشطة الممولة خارج الميزانية من أجل إعطاء صورة شاملة عن الميزانية البرنامجية المنفذة.
  - تقوم المفوضية حاليا بعملية إصلاح نظام التخطيط وتقوم باتخاذ الإجراءات التصحيحية. ومن المتوقع أن تقوم ميزانية 2016 على أساس نظام التخطيط الجديد.
- (د) ذكرت مديريةية التخطيط الاستراتيجي أيضا أنها تأخذ توصيات المراجعة مأخذ الجد فيما يتصل بمعالجة قضايا التخطيط والتنفيذ. ومع ذلك، تعاني المديرية من نقص العاملين، وخاصة في

قسم الرصد والتقييم التي يشرف عليه حالياً موظف واحد فقط، بينما يعتبر جميع مخططي الإدارة موظفين بعقود قصيرة الأمد في إطار صناديق الشركاء.

فيما يخص التجاوز في الصرف تحت بنود الميزانية

هـ) أوضحت المفوضية أن الموافقة على الميزانية والموارد المسددة وفقاً للتوافر هي أول نقطة من نقاط مراقبة الميزانية. فلا يتم التجاوز في الصرف تحت بنود الميزانيات على مستوى البرامج، وعندما يتطلب نشاط ما المزيد من الموارد مما هو مخصص له في الميزانية، يتم التشاور مع الشركاء ويتم الحصول على خطاب عدم الاعتراض حتى تتم إعادة تخصيص بعض موارد خطوط الميزانية. أضف إلى ذلك، صعوبة التحكم في بعض بنود الميزانية مثل بعثات مراقبة الانتخابات، ومن هنا يحصل التجاوز في الصرف.

و) وفيما يتعلق بالتجاوز في الصرف تحت بند الميزانية للمساعدات المؤقتة، أشارت المفوضية إلى أن غالبية العاملين هم من الشباب، وبالتالي فإنه لا مفر من ذهاب النساء منهم في إجازات الأمومة. وعندما تكون الموظفة في إجازة الأمومة، يتم التعاقد مع موظف مؤقت ليحل محلها حتى عودتها. ولأنه من غير الممكن التحكم في هذا، يتم التجاوز في صرف موارد الميزانية عند التنفيذ. إضافة إلى ذلك، فقد تم توظيف العديد من مساعدي الأمن المؤقتين خلال الذكرى الخمسين للمساعدة في تنظيم الاحتفالات، وهو ما أدى إلى زيادة النفقات.

فيما يخص قضايا العاملين والإصلاحات الجارية في المفوضية

ز) أوضحت المفوضية أن العاملين المتعاقد معهم بخصوص مشاريع لم تسجل أي نسبة تنفيذ منشغلون بفعالية بالعديد من المهام/ الأنشطة الأخرى لتوفير الخدمات. ولا يعني عدم تسجيل نسبة تنفيذ لنشاط ما بالضرورة أن البرنامج لم يُنفذ، فهناك دائماً أنشطة أخرى يستخدم فيها العامل.

ح) لتحسين أداء العاملين، تم وضع نظام تقييم، وتم التعاقد أيضا مع اثنين من المدربين لمساعدة العاملين على التعامل معه. ويسهل هذا النظام تحسين أداء العاملين على مدار السنة، وسيتم اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن نتائج التقييم. لاحظت المفوضية أن معدلات التقييم قد تحسنت بشكل ملحوظ من 20% إلى 90%، منذ تعيين مدربي الأداء.

ط) أوضحت المفوضية أيضا التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مجلس المراجعين الخارجين على النحو التالي:

- **خطة المشتريات:** ابتداء من سنة 2014، قامت مديرية الشؤون الإدارية والموارد البشرية بوضع خطة للمشتريات، وتم إيقاف نظام المشتريات المؤقت.
- **سياسة السفر:** يتم تطوير هذه السياسة واستكمالها وسيتم تقديمها إلى اللجنة الفرعية المعنية للميزانية والشؤون المالية والإدارية لبحثها.
- **الإجازة إلى الوطن:** ابتداء من سنة 2014، سيطلب من العاملين تبرير المدفوعات المتصلة بالإجازة إلى الوطن بتقديم بطاقات ركوب الطائرة.
- **حصص العاملين في البلدان:** تم إعداد قائمة بأسماء العاملين مع جنسياتهم وتعميمها خلال الاجتماع حول الميزانية في دار السلام في مايو 2014.

بخصوص المساهمات، الدفع التفضيلي، والتحميل المزدوج لميزانية المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية: (ي) أبلغت المفوضية اللجنة الفرعية بأن الإيصالات المستلمة من الدول الأعضاء كانت مشجعة. كما كانت المفوضية على ثقة من أن الجزء الأكبر من المساهمات سيتم استلامه بحلول يوليو 2014.

ك) أوضحت المفوضية، أنه في حالة استلام الموارد وعدم تنفيذ الأنشطة، تتم إعادة برمجتها وإعادة إدراجها في ميزانية السنة التالية عند الاقتضاء.

ل) فيما يتصل بالدفع بأسعار تفضيلية، أقرت المفوضية بعدم وجوده كبند في الميزانية، وأنها تصرفت وفقا لمقرر المجلس التنفيذي. ومع ذلك، تم تناول هذه المسألة في ميزانية 2015.

م) تم تناول الخطأ الذي حدث في التحميل المزدوج لبنود ميزانية المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية.

فيما يخص الانشغالات المتعلقة بالذكرى الخمسين،

ن) أقرت المفوضية أنه كان بالإمكان بل من الأفضل من حيث العرض توزيع ميزانية الذكرى على سنتين (2013 و 2014)، وكان عدم تقسيمها خطأ. ومع ذلك، تمت الإشارة إلى أن النتيجة النهائية ستكون متشابهة.

س) فيما يتصل بعدم توفير الوثائق، أوضحت المفوضية أن مكتب المراجعة الداخلية قد طلب بالفعل وثائق الالتزام من مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة، غير أنها لم توفر له لأن العامل المسئول عنه كان في إجازة. ومع ذلك، فقد تم تقديم الوثائق عند استئناف العامل عمله. وقد اعتذر مدير البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة بالنيابة عن التأخير في تقديم المستندات. وأكد مدير مكتب المراجعة الداخلية استلام الوثائق من مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة في 4 يونيو 2014 بعد الانتهاء من التقرير وإرساله للترجمة.

ع) شرحت مديرة مكتب المراجعة الداخلية أن للمكتب الحق في الوصول المطلق إلى كافة الوثائق، والأشخاص والمعلومات المطلوبة للقيام بمهام المراجعة، وذلك وفقا للوائح الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالمراجعة الداخلية. إلا أنها أشارت إلى أن لوائح الاتحاد الأفريقي لا تحدد العقوبات التي ينبغي فرضها على الجهات الخاضعة للمراجعة التي لا تتعاون.

فيما يخص تقارير وتوصيات مراجعة الحسابات

ف) فيما يتعلق بتقرير الميزانية للربعين الثالث والرابع، أوضحت مديرة مكتب المراجعة الداخلية أن هذين الربعين يشكلان جزءاً من التقرير النهائي لسنة 2013 وأشارت إلى الوثائق المرفقة بالتقرير حيث تم وضع التنفيذ الفصلي بما في ذلك المتعلق بالربعين الثالث والرابع في جداول.

ص) فيما يتعلق بالتوصيات السابقة للمراجعة الخارجية، أوضحت مديرة مكتب المراجعة الداخلية أنه وبصرف النظر عن المبررات التي تم تقديمها حول الإجراءات المتخذة بشأن بعض المسائل، مثل سياسة السفر، فإن كلا من مكتب المراجعة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات الخارجيين يمكنهما استعراض الحالة الراهنة لتنفيذ التوصيات خلال عمليات المراجعة الحالية.

#### هـ) توصيات اللجنة الفرعية

64. أحاطت اللجنة الفرعية علماً بتقرير مكتب المراجعة الداخلية عن تنفيذ ميزانية 2013 وقدمت التوصيات التالية:

أ) على المفوضية معالجة القضايا التي أثارها تقرير مكتب المراجعة الداخلية عن تنفيذ ميزانية 2013 وتنفيذ التوصيات وفقاً لذلك. وفي هذا الصدد، ينبغي لها بذل الجهود اللازمة لتحسين معدل تنفيذ البرامج المخطط لها.

ب) ينبغي للمفوضية اتخاذ تدابير ضد العاملين الذي لا يقدمون التقارير الضرورية أو يتأخرون في القيام بذلك حسبما تطلبه الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء

ج) على المفوضية أن تعرف من شركاء الاتحاد الإفريقي دائماً ما إذا كانت مساهماتهم نقدية أو عينية وتخصص الأنشطة كما ينبغي. في المستقبل، ينبغي للمفوضية تجنب تخصيص المساهمات العينية (مثل الصندوق الصيني) للأنشطة التي تتطلب تحويلات نقدية. وفي



الحالات التي يسدد فيها الشركاء مباشرة عن الأنشطة، ينبغي إدراج هذه النفقات في تقارير الميزانية.

(د) على المفوضية أن تكون جادة للغاية فيما يخص التعامل مع توصيات مراجعة الحسابات وأن تقدم جداول زمنية لتنفيذ هذه التوصيات. وينبغي تزويد اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بمسائل المراجعة بحالة تنفيذ توصيات مجلس المراجعين الخارجيين قبل القمة القادمة (يناير 2015).

(هـ) على المفوضية ضمان توفير المعلومات/وثائق الإثبات المطلوبة من مكتب المراجعة الداخلية في الوقت المناسب.

(و) على المفوضية الإسراع بالانتهاء من صوغ سياسة السفر والإصلاحات الأخرى الجارية وتقديم تقرير عنها إلى أجهزة صنع السياسة بحلول يناير 2015. وفي هذا الصدد، ينبغي للمفوضية تقديم قائمة بجميع السياسات/الإصلاحات الجارية مشفوعة بالجدول الزمنية

**سابعاً. ما يستجد من أعمال**

65. في غياب أي مسائل أخرى للبحث، اختتم الاجتماع الأول في الساعة 17:05 مساءً، بينما اختتم الاجتماع الثاني في تمام الساعة 10:30 صباحاً.

## الملحق الأول

### توصيات بشأن المراجعة المؤسسية والإدارية والمالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد (الإيكوسوك)

#### التوصيات:

1. ينبغي لإدارة المجتمع المدني والمهجر تسريع مشاركة المهجر في عمليات الإيكوسوك من أجل ملء المقاعد الشاغرة في المؤتمر العام ومنصب نائب الرئيس في اللجنة الدائمة وهيئة المكتب؛
2. ينبغي للجنة الفرعية المعنية بالمبادئ التوجيهية التشغيلية التعجيل بعملية تحديد طرق التعاون بين الأجهزة واقتراح قواعد تعامل لتسهيل التشغيل الفعال للمجموعات القطاعية؛
3. هناك حاجة إلى مراجعة التشريعات الحالية لضمان الاتساق وتحديد المشاكل التي أعاقحت إحراز التقدم في أنشطة الإيكوسوك نتيجة لأوجه القصور وسوء تفسير النظام الأساسي وقواعد الإجراءات؛
4. ينبغي إنشاء أمانة إدارية مثل تلك التي تخدم لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي ومجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد داخل مكتب الرئيسة لخدمة الإيكوسوك. وينبغي للإيكوسوك التشاور مع مديرية المجتمع المدني والمهجر بشأن المسائل الفنية.
5. هناك حاجة إلى وضع سياسات وإجراءات حول الترتيبات الإدارية للإيكوسوك؛
6. ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي التفاوض لتجديد اتفاقية المنحة مع الحكومة الفرنسية للاستفادة من الأموال لتمويل الأنشطة المتصلة بتمثيل المهجر والمجتمع المدني الأفريقي؛
7. ينبغي وضع إجراءات رصد مناسبة لضمان حسن تنفيذ الميزانية وتنفيذ الأنشطة المخطط لها والامتثال للقواعد واللوائح وكذلك التقيد باتفاقيات المنح/القروض؛
8. ينبغي لمدير البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة تنظيم ورشة عمل توجيهية لأعضاء اللجنة الدائمة حول القواعد والأنظمة المالية؛
9. ينبغي لمدير البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة تقديم تقارير مالية دورية عن الإيكوسوك.

2014

# Report of the sub-committee on audit matters

African Union

African Union

---

<http://archives.au.int/handle/123456789/4539>

*Downloaded from African Union Common Repository*